

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
هيئة الاشراف على الانتخابات

بيان رقم ٣
بيان هام من هيئة الاشراف على الانتخابات
بشأن ضبط ظاهرة استطلاعات الرأي على وسائل الاعلام

أعطت المادة ٧٩ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٢٠١٧\٤٤ هيئة الاشراف على الانتخابات مهمة تحديد شروط القيام بعمليات استطلاعات الرأي أثناء الحملة الانتخابية وتحديد الشروط والأصول التي يخضع لها نشر أو بث أو توزيع نتائج استطلاع الرأي.

تنفيذاً لذلك، صدر عن هيئة الاشراف القرار رقم ٧ تاريخ ٢٠٢٢\١١\٢٥ القاضي بتحديد الشروط المطلوبة حيث أوجب هذا القرار على الجهة التي ترغب في إجراء استطلاع الرأي بهدف النشر أو البث أو التوزيع خلال الحملة الانتخابية أن تعلم الهيئة مسبقاً بالقيام بأي استطلاع للرأي وأن تتعهد بالموجبات المنصوص عليها في هذا القرار وللهيئة كامل الصلاحية لأجل التحقق من مطابقة استطلاع الرأي للقوانين والأنظمة ولقرار الهيئة والالتزام بمبادئ صدقية عملية الاستطلاع ونزاهتها وطابعها الموضوعي والحيادي.

لاحظت الهيئة وجود حرب استطلاعات رأي متبادلة بين معظم وسائل الاعلام والقوى السياسية التي تعد منذ بدء فترة الحملة الانتخابية إلى استضافة أشخاص ضمن برامجها المختلفة أو عبر نشراتها الإخبارية ليقوموا بعمليات استطلاع رأي مستترة وغير معرّف عنها صراحة تحت هذه التسمية ، مستغلة هذه البرامج أو الإطلاقات الإخبارية لنشر وبتّ ترجيحات واستنتاجات حول الترشيحات المحتملة في مختلف الدوائر الانتخابية وأثرها على تركيب اللوائح وصولاً إلى عدد الحواصل الانتخابية التي يمكن أن تحصل عليها كل لائحة لينتهي إلى التوصل إلى استنتاج بتسمية المرشحين الناجحين في كلّ دائرة.

وبما أن هذه النشاطات الإعلامية والإعلانية تعتبر بمثابة استطلاعات فعلية للرأي ينبغي لأصحابها والقائمين بها تقديم طلبات مسبقة بشأنها إلى هيئة الاشراف على الانتخابات للحصول على موافقتها عليها بعد مراعاة الشروط الموضوعية من قبلها لهذه الغاية،

لذلك ،



ع. م. م.

ع. م. م.

تأمل الهيئة من مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات والشركات أو الأفراد المعنيين باستطلاعات الرأي التعاون مع الهيئة لتنظيم ضبط استعمال هذه الوسيلة الناظمة على النحو الذي تقدم حتى لا تضطر إلى تطبيق أحكام المادة ٨٠ من قانون الإنتخاب التي تعطي الهيئة الحق باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات وعقوبات بحق الجهات المخالفة.

بيروت في ٢٥/١١/٢٠٢٢
رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات

نديم عبد الملك

القاضي نديم عبد الملك



ع ليدر